دبي هي أكثر المناطق التي ستشهد طفرة في هذه المعاملات

الصكوك الإسلامية تلعب دوراً محورياً في تأمين تمويلات المشاريع الكبرى بدول الخليج

■ 137 مليار دولار إجمالي قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية في 2012

■ توقعات بإصدار صكوك بقيمة 16 مليار دولار بنهاية العام الحالي

في إطار استعدادات غرفة تجارة وصناعة دبي لاستضافة المنتدى الإقتصادي الإسلامي العالمي في دورته العاشرة، الذي سيعقد في دبي في الفترة من 28 وحتى 30 اكتوبر 2014، توقع تحليل حديث اعدته الغرفة، استنادا لبيانات امانة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة والمركز الماليزي الدولي للتمويل الإسلامي، نموا ملحوظا في قطاع الصكوك ستجعل منه اكثر القطاعات نموا في مجال التمويل الإسلامي. وحدد التحليل دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة إمارة دبي، كاكثر المناطق التي ستشهد طفرة نمو هائل في قطاع الصكوك ، الذي سيكون له خلال العقد المقبل دورا محوريا في تامين التمويلات اللازمة لكبرى المشاريع في المنطقة.

وبرزت كل من دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا كمراكز رئيسية لإصدار الصكوك، وهي ايضا المصادر الأساسية للصكوك السيادية في الأسواق العالمية، تليها الشركات والمؤسسات المرتبطة بالحكومات. ورصد التحليل جهوزية دولا مثل تونس وموريتانيا والسنغال وسلطنة عمان، لتصبح اسواق رئيسية في قطاع الصكوك الإسلامية.

ويُلقي التحليل الضوء على قطاع الصكوك باعتباره احد اكثر مجالات التمويل الإسلامي جذبا للاستثمار واستقطابا لمجتمعات الأعمال في جميع انحاء العالم، خاصة وأن سوق الصكوك شهد نموا ملحوظا يمكن الاستفادة منه بشكل فعّال في دعم متطلبات الاستثمار المتزايدة في مختلف القطاعات. ومن هنا تبرز أهمية الدورة العاشرة للمنتدى الإقتصادي الإسلامي العالمي المقامة في دبي، حيث سيتم تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية الضخمة التي توفرها كافة مجالات هذا القطاع المتنامي».

ولا يقتصر إصدار الصكوك على الدول الإسلامية فحسب، حيث يتوقع التحليل صدور صكوك سيادية مهمة في عدد من دول العالم خلال العام الجاري، مثل المملكة المتحدة وإيرلندا وجنوب افريقيا. ويرى التحليل أن الإصدارات السيادية من قبل المملكة المتحدة سيسهم في تزايد اهتمامات دول أوروبا بالصكوك السيادية، نظرا لقدرتها على تامين سيولة إسلامية متنامية.

ووفقا لوكالة «برايس ووترهاوس كوبرز» «PwC»، من المتوقع إصدار 16 مليار دولار من الصكوك بنهاية عام 2014 . وكانت المملكة المتحدة قد قامت بإصدار أول صكوك سيادية في العام الماضي، بعد أن كانت قد أعلنت عن ذلك خلال الدورة التاسعة للمنتدى التي اقيمت في لندن. ومع وجود حراك نشط في سوق الصكوك، قامت العديد من الدول وخصوصا دول شمال افريقيا، بإدخال التشريعات وتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بتنظيم عملية إصدار الصكوك.

وظهر المردود الإيجابي لسوق الصكوك على الصعيد العالمي بشكل أكثر وضوحا خلال عام 2010، حين ساهمت في الحد من تبعات الأزمة المالية العالمية، حيث تجاوز ما حققته سوق الصكوك في 2012 حاجز الـ100 مليار دولار، بقيمة إصدارات وصلت إلى 137 مليار دولار. وفي عام 2013 تجاوزت القيمة 100 مليار دولار للعام الثاني على التوالي، رغم حدوث تباطؤ بنسبة 12% مقارنة مع 2012 وبحجم إصدارات وصلت قيمته الى 119.7 مليار دولار.

وأشار التحليل الخاص بغرفة دبي ، إلى أن التباطؤ الذي كان واضحا خلال التسعة أشهر الاولى من عام 2013 يعود إلى إعلان البنك المركزي الأمريكي «الاحتياطي الفيدرالي» في مايو 2013 عن خفض جديد لبرامج التحفيز الشهرية في الولايات المتحدة الامريكية، وكان لهذا لإعلان اثر عميق على سوق السندات المالية وأسعار ادوات الدخل الثابت بما في ذلك الصكوك، التي انخفضت بشكل كبير مع انتشار المخاوف من خفض مشتريات السندات من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، الأمر الذي دفع المستثمرين إلى الأصول ذات العوائد الأعلى لتحسين الاقتصاد الأمريكي. وحاليا، ومع برامج شراء السندات المتشددة للاحتياطي الفيدرالي التي اطلقت منذ يناير 2014، فمن المتوقع أن تتأثر إصدرات الصكوك مرة اخرى خلال العام الجاري.

وأوضح التحليل انه برغم إمكانات النمو الهائلة وزيادة تنوع منتجات الصكوك، إلا أن السوق لا يتطلب ذلك فقط، لكنه يحتاج إلى صقل تلك الأدوات وإعادة هيكلة الصكوك لكسب مزيد من الجاذبية لدى المستثمرين، كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ان السوق يكافح أيضا أمام الشكوك القانونية، وسط تفاوت في مستوى الإجراءات التنظيمية بين البلدان المختلفة.

المساهمات العقارية السعودية تعيد 4 مليارات ريال لـ22 ألفاً

بلغ عدد المساهمين الذين صرفت لجنة المساهمات العقارية في وزارة التجارة السعودية حقوقهم منذ بدء عملها «21.866» مساهما، ليصل إجمالي ما تم صرفه حتى الآن «4.281.452.036» ريالا، ويبقى «3.591» مساهما بانتظار تحديث بياناتهم لدى البنوك التي تم التعاقد معها لفتح حساب خاص لكل مساهمة.

وأوضح التقرير الصادر عن اللجنة للنصف الأول من العام المالي الحالي 2014 الذي تضمن جملة من الإنجازات التي تحققت لها خلال الأشهر الستة الماضية أنه تم تصفية 100 مساهمة متعثرة سواء عن طريق بيع عقارات تلك المساهمة بالبيع المباشر أو من خلال المزادات العلنية التي تقيمها اللجنة لبيع أراضي تلك المساهمات أو من خلال التسوية مع صاحب المساهمة يرد حقوق المساهمين وتقديم التقارير المجاسيية، بعد اكتمال تصفية تلك المساهمات. مشيرا إلى أنه تم البدء في تحويل حقوق المساهمين في 22 مساهمة منها.

ولفت التقرير الانتباه إلى عدد من العقارات التي قامت اللجنة ببيعها والتابعة للمساهمات العقارية المعروفة بمساهمات «تمور المملكة وأرض شلالة والمدينة سنتر وأرض التشليح بجدة»، التي تخطى إجمالي مبيعاتها 431 مليون ريال، ليصل إجمالي ما تم تحصيله من بيع العقارات للمساهمات المصفاة أكثر من 5.6 مليار ريال.

يذكر أن لجنة المساهمات العقارية قد تلقت من وزارة المالية منذ تاسيسها مبلغ740 مليون ريال، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بتخصيص مبلغ مالي للصرف منه على مكافآت أعضاء اللجنة وتعاقداتها مع الكوادر البشرية واللجان والمكاتب الاستشارية والشرعية والقانونية والعقارية وغيرها ممن يتم الاستعانة بهم، حيث بلغ إجمالي الإعانات الحكومية التي تسلمتها اللجنة خلال فترة عملها حتى اليوم 47 مليون ريال تم صرف أكثر من 28 مليون ريال.

وتعمل اللجنة على تحديد اتعاب ومصاريف من تستعين به اللجنة سواء من المكاتب المحاسبية أو القانونية او الهندسية، بحيث لا تتجاوز «5%» من إجمالي حصيلة بيع المساهمة، ونظرا لتعثر المساهمات لأسباب متنوعة تختلف من مساهمة إلى أخرى وبالتالي تختلف وسائل حلولها، وكذلك تكاليف تلك الحلول اختلافا كبيرا مع التباين الشاسع في طبيعة الأصول المتاح التصرف فيها بالبيع بين مساهمة واخرى فهناك مساهمات رابحة وأخرى خاسرة، ومساهمات ذات أصول يمكن التصرف فيها بالبيع، وأخرى لا يمكن التصرف في أصولها إما وقتيا أو بشكل دائم.

وتوصلت اللجنة إلى استحداث آلية تقوم على تحصيل واشتراط جزء من السعي الناتج عن بيع بعض أراضي المساهمات أو جزء منه تبعا لظروف كل مساهمة والذي هو مبلغ خارج عن قيمة المساهمة، لكونه خارجا عن حقوق وإيرادات المساهمة، وذلك في حساب للإيرادات يتم اقتصار الصرف منه على عامة المساهمات وجميع ما تحتاجه من أعمال محاسبية أو قانونية أو هندسية أو استشارية أو تسويقية وغيرها، من دون أن يتعدى الصرف منه إلى اللجنة أو موظفيها، وبذلك فإن اللجنة تعمل على الاستعانة بخدمات القطاع الخاص من دون تحميل ذلك على المساهمين، ليصل إجمالي مبالغ السعي التي تسلمتها اللجنة منذ التاسيس حتى النصف الاول للعام 2014، إلى نحو 46 مليون ريال، تم صرف نحو 26 مليون ريال منها. كما أشار التقرير إلى أن اللجنة ناقشت خلال «27» اجتماعا لها «116» موضوعا متعلقا بالمساهمات العقارية التي تم تصفيتها أو تلك المساهمات التي مازالت اللجنة تعمل على دراستها والبالغ عددها «252» مساهمة.

المملكة تصدّر 1.84 مليار برميل نفط خلال 8 أشهر

نفط سعودي

صدرت المملكة العربية السعودية نحو 1.84 مليار برميل نفط خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2014 بقيمة 747 مليار ريال.

وبلغ الاستهلاك المحلي من النفط في نفس الفترة ما يقارب 553 مليون برميل وبنسبة 23% من إجمالي الإنتاج في نفس الفترة.

وتأتي هذه الأرقام في الوقت الذي قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو، خالد الفالح، إن شركته تخطط لاستثمار 40 مليار دولار سنويا على مدى الأعوام العشرة القادمة للحفاظ على استقرار طاقة الإنتاج النفطي ومضاعفة إنتاج الغاز.

وقال المستشار الاقتصادي المتخصص بقطاع النفط والطاقة، الدكتور فهد بن جمعة، إن المملكة صدرت نحو 1.84 مليار برميل نفط خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2014 بقيمة 747 مليار ريال.

وتوقع في هذا الخصوص أن يبلغ الاستهلاك المحلي من النفط ما يقارب 553 مليون برميل وبنسبة 23% من إجمالي الإنتاج في نفس الفترة.

وأضاف أن الأسابيع الأخيرة شهدت تراجعا ملحوظا في أسعار النفط العالمية، لاسيما في ظل تداعيات التطورات الجيوسياسية جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها أميركا والاتحاد الأوروبي ضد روسيا، والتي من المحتمل أن يكون تأثيرها محدودا على مستوى الصادرات، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

وقال إن إمدادات النفط العالمية مازالت وفيرة، والطلب يميل إلى الضعف، ويعتبر خطر انقطاع الإمدادات منخفضا رغم تلك المخاطر الجيوسياسية، لأنه في هذه الأيام يتم التركيز على أساسيات العرض والطلب.

وأوضح أن إمدادات أوبك مازالت قوية من أي وقت مضى، فقد حققت رقما قياسيا عندما وصل إنتاجها إلى 30.44 مليون برميل يوميا في يوليو، بدعم من زيادة الإنتاج السعودي.

ولفت إلى أن خام غرب تكساس واصل انخفاضه على مدى الأسابيع الماضية ليصل إلى 93.65 دولار الأسبوع قبل الماضي، محققا أكبر خسارة له في تسعة أشهر، مع قرب صيانة مصافي النفط الأميركية في شهري سبتمبر وأكتوبر.

أما خام برنت فقد تراجع إلى 102.29 دولار، لتتسع الفجوة بينه وبين غرب تكساس إلى 8.64 دولار، كما أن سعر سلة أوبك تراجع إلى 99.52 دولار خلال نفس الأسبوع.

ومع هذه التطورات، قال ابن جمعة، إنه رغم أن البنك الفيدرالي لا ينوي رفع سعر الفائدة في المدى القريب حتى يتحسن الاقتصاد الأميركي فإنه من المفترض أن يدعم ذلك أسعار النفط، إضافة إلى العوامل الجيوسياسية القائمة.

وأشار في نفس السياق إلى أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط هذا العام إلى مليون برميل يوميا طبقا لوكالة الطاقة الدولية، في ظل النمو الاقتصادي العالمي الضعيف هذا العام، كما توقع ذلك «صندوق النقد الدولي».

ونوه بأن النمو سيتحسن العام القادم، مما يدعم ارتفاع الطلب إلى 1.3 مليون برميل يوميا، أما التوقعات للربع الثالث من هذا العام، بحسب ابن جمعة، فإن التوقعات تشير إلى أن الطلب العالمي سيبقى عند 77.8 مليون برميل يوميا.

«العمل» تغرم منشآت سعودية مخالفة 10.1 ملايين ريال في 9 أشهر

فرضت وزارة العمل السعودية، غرامات مالية تجاوزت 10.120.500 ريال، على عدد من الشركات والمؤسسات، بعد ضبط 62.762 مخالفة لأنظمة العمل خلال التسعة الأشهر الماضية، بعد تنفيذ أكثر من 207.234 زيارة ميدانية على المنشآت.

وأوضح الدكتور عبدالله بن ناصر أبو ثنين، وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل، أن الغرامات هي مجموع الشيكات المحصلة من المنشآت المخالفة التي ضبطت أثناء أعمال الفرق التفتيشية اليومية.

وفصل أبو ثنين مجمل ما تم ضبطه خلال الجولات التفتيشية، والتي أسفرت عن ضبط 9.597 مخالفة للمادة 39 الخاصة بالعمل لدى غير صاحب العمل، و3.427 مخالفة بيئة عمل لمحال بيع المستلزمات النسائية، و2.204 مخالفة منع العمل تحت الشمس.

وأكد أبو ثنين أنه تم إحالة 4.377 مخالفة إلى الهيئات الابتدائية، و7.681 مخالفة إلى وزارة الداخلية، و89 مخالفة إلى لجنة النوطين، فيما تم إيقاف خدمات الوزارة عن 18.773 منشأة مخالفة.

وأكد أبو ثنين استمرار تنفيذ حملات التفتيش في جميع مناطق ومحافظات المملكة، وتطبيق ما تقضي به الأنظمة والتعليمات بحق المخالفين لنظامي العمل والإقامة بكل دقة، وعدم التهاون في التفتيش، مشيرا في ذات السياق إلى أن تحقيق أنظمة العمل تستوجب تحمل الجميع مسؤولياته.

وأوضح أبو ثنين أن إجمالي المنشآت التي تمت زيارتها يرتفع بشكل مستمر منذ بداية الحملة، وشرعت الوزارة في التحقق من جميع المخالفات بعد ضبطها، وتم تشكيل لجان للمتابعة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لتطبيق العقوبات المقررة على المخالفين عمال وأصحاب عمل.

وزارة العمل السعودية

يذكر أن وزير الداخلية أصدر نظاما يفصل فيه عقوبات مخالفي انظمة الإقامة والعمل من الأفراد والمنشآت، حيث تعاقب المنشآت التي تشغل المتسللين في المرة الأولى بغرامة مقدارها 50 الف ريال، والحرمان من الاستقدام لمدة ستة، والسجن للمدير المسؤول 6 أشهر مع الترحيل إن كان وافدا. وفي المرة الثانية تعاقب المنشأة بغرامة مقدارها 75 الف ريال، والحرمان من الاستقدام لمدة سنتين، إضافة إلى التشهير، والسجن للمدير المسؤول لمدة سنة مع الترحيل إن كان وافدا.

وفي المرة الثالثة فأكثر تعاقب المنشأة بغرامة مقدارها 100 الف ريال، والحرمان من الاستقدام لمدة خمس سنوات، إضافة إلى التشهير، والسجن للمدير المسؤول لمدة سنتين مع الترحيل إن كان وافدا.

وأقرت وزارة الداخلية مخالفة المنشآت التي تشغل الوافدين المخالفين للأنظمة أو تترك عمالتها يعملون لحسابهم الخاص أو لدى الغير، أو استخدامها عمالة غيرها، بعقوبة في المرة الأولى غرامة مقدارها 25 الف ريال، والحرمان من الاستقدام لمدة سنة، والترحيل للمدير المسؤول إن كان وافدا. وفي المرة الثانية غرامة 50 الف ريال، والحرمان من الاستقدام لمدة سنتين، إضافة إلى التشهير، والسجن للمدير المسؤول 6 أشهر مع الترحيل إن كان وافدا. وتعاقب في المرة الثالثة بغرامة 100 الف ريال، والحرمان من الاستقدام لمدة خمس سنوات، إضافة إلى التشهير، والسجن للمدير المسؤول لمدة سنة مع الترحيل إن كان وافدا.

طراز فورد فيوجن يحصد جائزة أفضل سيارة للعام 2014 من مجلة «سعودي أوتو»

عزّز طراز فورد فيوجن الجديد كلياً من شعبيته المتنامية في منطقة الشرق الأوسط حيث حصد جائزة أفضل سيارة للعام 2014 التي تقدّمها مجلة «سعودي أوتو» في دلالة واضحة على الثقة التي يوليها خبراء السيارات بهذا الطراز.

وحصلت أحدث سيارة سيدان متوسطة الحجم من فورد على أعلى النتائج في جميع الفئات من التصميم إلى العام والراحة والسلامة والكفاءة باستهلاك الوقود وصولاً إلى التحكّم والجدارة على الطريق والأداء والمزايا العملية والابتكارات وانتهاءً برضا السائق والسعر المناسب والقيمة مقابل المال.

وبهذا السياق قال كاليانا شيفاجنانام، المدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى فورد الشرق الأوسط وافريقيا: «نتوجّه بجزيل الشكر إلى مجلة 'سعودي أوتو' الرائدة في السيارات في الشرق الأوسط على هذا التكريم الذي يؤكد الجودة الاستثنائية التي يمتاز بها طراز فيوجن واستحسان العملاء من ارجاء الشرق الأوسط للمزايا التي يوفرها. يعتبر هذا الطراز تجسيداً واقعياً لكل ما تمثله سياسة 'فورد واحدة'، فهو سيارة متوسطة الحجم بتصميم استثنائي فريد ومعدّل استثنائي في الاقتصاد باستهلاك الوقود مع تقنيات متطوّرة تساعد السائقين كييتمتعوابتجربة قيادة أفضل وأكثر سلامة». واكمل بقوله: «منذ إطلاقه، أثبت فيوجن الجديد كلياً جدارته كأحد أبرز الطرازات المنافسة في فئة السيارات متوسطة الحجم على الصعيد العالمي، وبحصده لهذا اللقب فقد أكد ريادته وشعبيته واسعة النطاق».

ومن جانبه قال بكر أزهر، الناشر ورئيس التحرير في مجلة «سعودي أوتو»: «قرض طراز فورد فيوجن حضوره وحاز على الجائزة، ليس فقط لأنه متكامل المواصفات ولكن لأنه يتفرّد بجودته العالية. لقد كان هناك العديد من الطرازات التي نافست بقوة ضمن فئة السيارات متوسطة الحجمعلى جائزتنا، لكن فيوجن فاقها جميعاً. وهنا نتوجّه بالتهنئة إلى فورد على إضافتها لمثل هذا الطراز الناجح إلى باقة سياراتها الرائدة».

وأضاف: «يرتقي هذا الطراز بالتطلّعات والمزايا المتوقّعة من السيارات ضمن فئته بباقة لا مثيل لها من التقنيات المساعدة للسائق وتصميم ديناميكي رائع ومستوى عال من الاقتصاد باستهلاك الوقود وتجربة قيادة آسرة، ما جعله يستحقّ بكل جدارة هذه الجائزة التي نقدمها كل عام بعد اختبارات دقيقة وتجارب واسعة من قبل خبرائنا على كل الطرازات الجديدة على مدار العام.»

تنضم جائزة «سعودي أوتو» إلى قائمة طويلة من التكريمات التي حصل عليها طراز فورد فيوجن منذ إطلاقه في العام 2012 بما يشمل جائزة أهم سيارات الإنتاج خلال معرض أمريكا الشمالية الدولي للسيارات 2012، وجائزة أفضل سيارة في معرض أمريكا الشمالية الدولي للسيارات 2012، وجائزة أفضل تقنية في سيارة خلال معرض التكنولوجيا المتخصصة بالإلكترونيات الاستهلاكية «سي إي إس» 2012، وجائزة أفضل سيارة متوسطة الحجم مقابل المال لعامي 2012 و2013 من «يو إس نيوز آند وورلد ريبورت»، وقائمة «كيلي بلو بوك» لأفضل 10 سيارات عائلية للعام 2013.

يأتي الطراز بخطوط ملساء واضحة ومظهر عصري وهو أحدث الإضافات إلى سلسلة من السيارات التي طوّرتها فورد لإرضاء العملاء في كافة أنحاء العالم الراغبين بالحصول على سيارة تمتاز بالتقنيات المفيدة والمظهر الجذاب والكفاءة باستهلاك الوقود.

ويحوي الطراز تشكيلة غير مسبوقة من تقنيات مساعدة السائق والتي تستند في عملها على أجهزة الاستشعار والكاميرات والرادار والتي تعمل مجتمعة لتمكن السيارة من رؤية الطريق والاستجابة لظروفه. يُساعد الطراز السائقين في الحفاظ على موقع مناسب لمسار السيارة وتعديل سرعتها بحسب الظروف المتغيّرة للطريق ورصد وتحديد الأماكن المناسبة للركن والمساعدة في عملية الركن، لا بل حتى أنه يساعد السائق في العودة إلى الخلف والخروج من مكان ركن السيارة عندما يكون مجال الرؤية معاقا. وتضم مجموعة التقنيات التي يحويها الطراز: SYNC و MyFord Touch ونظام الالتزام بالمسار Lane Keeping System، ونظام ضبط السرعة التكيّفي Adaptive Cruise Control، والنظام النشط للمساعدة على ركن السيارة Active Park Assist، ونظام معلومات النقطة العمياء Blind Spot Information System، والكثير غيرها.

«جازبروم نفت» الروسية تبدأ إنتاج النفط من حقل عراقي

قالت شركة جازبروم نفت الروسية ، إنها بدأت الإنتاج التجاري للنفط من حقلها بدرة في العراق وضخ الخام المنتج.

وذكرت جازبروم نفت، أن الذراع النفطية لشركة جازبروم الحكومية للغاز، أن أول كمية من النفط ستنقل عبر خطوط الأنابيب العراقية إلى مرفأ التصدير في البصرة.

وأضافت الشركة "الإمدادات الحالية من بدرة إلى خط الأنابيب تزيد على 15 ألف برميل من النفط يوميا، وسيتم الحفاظ على هذا المستوى حتى نهاية عام 2014".